الأمم المتحدة

E/ECA/CM/52/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 March 2019

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية

الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الثانية والخمسون

مراكش، المغرب، ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩

البندان ٥ و٦ من جدول الأعمال *

النظر في التوصيات واعتماد القرارات

والنظر في البيان الوزاري وإقراره

تقرير الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثانية والخمسون لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في قصر المؤتمرات ''النخيل''، مراكش، المغرب، يومي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

أولاً - افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف - الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيجيريا.

* E/ECA/CM/52/1/Rev.1

٣ - وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٤ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع : اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي.

٥ - وحضر مراقبون عن الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: باراغواي، وباكستان.

٦ - كما حضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتحالف معاهد المصارف الأفريقية، المصرف المركزي لدول غرب افريقيا، وبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الاتحاد الأفريقي، ورابطة السكك الحديدية لجنوب أفريقيا، والفريق العامل للسكك الحديدية.

٧ - وحضر مراقبون عن المؤسسات التالية: معهد صيارفة نيجيريا المعتمد

باء - البيانات الافتتاحية

٨ - أدار الجلسة الافتتاحية السيد مارك إدو، الرئيس التنفيذي لشركة مارك إدو. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد مصطفى يوسف حولي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني؛ والسيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيد دوفوري سوباراو، المحافظ السابق للبنك الاحتياطي الهندي، والسيدة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر؛ والسيد عمر هلال نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ والسيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية المغربي.

٩ - وأعرب السيد حولي، متحدثا بصفته رئيس المكتب المنتهية ولايته، عن شكره وامتنانه للحكومة والشعب المغربيين على استضافة الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وأثنى على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء لتقديم موضوع المؤتمر تحت عنوان ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا'' الذي كان ملائماً من حيث أهميته وتوقيته بالنسبة لصانعي السياسات وفي الختام أعرب عن شكره للمكتب المنتهية ولايته على النتائج التي حققها وتمنى لجميع المشاركين نجاح الدورة.

١٠ - وقالت السيدة سونغوي إن موضوع الدورة الحالية للمؤتمر منح السياق للمداولات بشأن مسائل هامة من قبيل تعبئة الموارد، وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع، بالإضافة إلى الفرص التي تُتيحها الرَّقْمَنَة السريعة لمعالجة تلك المسائل. ذلك أنه وبعد فترة من النمو البطيء، بدأت آفاق النمو في أفريقيا في التحسن، حيث يرجع الفضل في ذلك بصفة رئيسية إلى تعزيز الطلب العالمي على المنتجات الأفريقية، وزيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره والاستهلاك الخاص القوي، والاستمرار في الاستثمار في الهياكل الأساسية. وأضافت أن مستويات الفقر ظلت مرتفعة، رغم أن نسبة الأفريقيين الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع آخذة في الانخفاض. وفي هذا السياق، أبرزت أهمية السياسة المالية في سد الفجوة التمويلية التي شهدت ارتفاعاً هائلاً ومتزايداً وهو ما عرقل الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تعزيز التنمية. وقالت إنه من خلال اعتماد السياسات الضريبية المناسبة، يمكن للبلدان الأفريقية زيادة إيراداتها الحكومية بمقدار ما بين ١٢ إلى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحثت أيضاً الدول الأعضاء على تكثيف دعمها للقطاع الخاص وإطلاق العنان لإمكاناته الهائلة، مشيرة إلى أنه يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تشكِّل سوقاً للسلع والخدمات الأفريقية لنحو ١,٢ بليون نسمة، ومن ثم إعطاء دفعة كبيرة للقطاع الخاص في القارة. وفي الختام، أبرزت الفرص الهائلة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي من أجل النمو الشامل للجميع، وشددت على الحاجة إلى إيجاد إطار لتكييف السياسة المالية مع الهيكل المتغير للاقتصادات الأفريقية في العصر الرقمي، لجمع الأموال اللازمة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

١١ - أما السيد سوباراو فقد عرض مبادرة ''جان دان أدهار لثالوث الهواتف النقالة'' في الهند، التي تعمل على تعزيز الإدماج المالي من خلال تيسير المدفوعات الإلكترونية. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أصدرت الهند ١,٣ بليون وثيقة من وثائق الهوية الرقمية، وهو ما أتاح فتح ٣٠٠ مليون حساب مصرفي جديد، بما في ذلك من جانب النساء والشباب. وأضاف المتحدث أن معدلات انتشار الهاتف النقال في الهند ترتفع بسرعة وأن معاملات تجري شهريا بقيمة حوالي ١٢ بليون دولار باستخدام منصات الدفع الإلكترونية المبتكرة. وأشار إلى أن الحكومة تقوم بدور رائد في تطوير الهياكل الاساسية الرقمية المنسقة، حيث أنشأت بوابة الدفع الهندية للحد من اعتماد البلد على آليات الدفع الأجنبية ويسّرت تطوير

منصات الدفع القائمة على المصارف في مقابل منصات الدفع الإلكترونية القائمة على الهواتف النقالة. وقال إن الهياكل الأساسية الرقمية في الهند تعزز أيضاً حماية المستهلك، وتشجع على الإدماج المالي للمرأة واستخدام التمويل البالغ الصغر وغير ذلك من آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة على مكافحة غسل الأموال. وأردف يقول إن الهند تعمل جاهدة على تعزيز مرونة المنصات الرقمية والحد من تكاليف المعاملات الرقمية. وأشار أنه حتى تضع الابتكارات الرقمية الناس في صدارة الاهتمامات، فإنه يجب على واضعي السياسات الآن السعي لفهم جوانب الفقر النفسية والاجتماعية.

١٢ - ورحبت السيدة السعيد بالتجمع السنوي للوزراء والخبراء واعتبرته بمثابة منبر لتبادل التجارب والخبرات والمعارف المتعلقة بالتحديات التي تواجهها أفريقيا وآفاقها للتنمية في المستقبل. وفي هذا السياق، قدمت عرضاً عن اطر التخطيط الوطنية التي وضعتها حكومتها ورؤيتها التي تحدد سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وإدماجهما. وقالت إن حكومة مصر ضاعفت جهودها من أجل إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ومشاركة القطاع الخاص في تنمية البلد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاسيما في قطاعي الهياكل الأساسية والخدمات، وزيادة إمدادات الطاقة، واستحداث المدن وتطوير المناطق الصناعية. وشددت المتحدثة على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتحديد أولويات الاستثمار، وتعزيز التعاون والتكامل والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، بهدف حفز النمو من خلال الاستفادة من السوق المتنامية التي شكلتها الزيادة السكانية في القارة. وفيما يتعلق بموضوع الرَّقْمَنَة، أكدت أنه في مصر، كما هي الحال في العديد من البلدان الأفريقية، أخذ الدفع الإلكتروني يحل تدريجيا محل الدفع النقدي.

١٣ - أما السيد عمر هلال فقد شدد على أهمية العمل مع بعض والتفكير في آفاق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وقال إن تلك الآفاق تشمل الازدهار، وعدم تخلف أحد عن الركب، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا من خلال نهج متكامل وشامل. وفي هذا الصدد، أثنى السيد هلال على اللجنة الاقتصادية على ما بذلته من دعم من أجل تنمية أفريقيا من خلال توليد الأفكار والتحليلات المفيدة للدول الأعضاء وسائر الشركاء الإنمائيين، وتشجيع التعاون الإقليمي، وصياغة مواقف أفريقية موحدة بشأن القضايا المركزية لخدمة القارة. وأضاف أن ما يجمع بين اللجنة الاقتصادية واللجان الإقليمية الأخرى هو أن الأولى أخذت تكتسب أهمية عالمية، لا سيما من خلال جهودها الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف. وتحقيقا لهذه الغاية، سيناقش الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإصلاح الإقليمي للأمم المتحدة في دورة المجلس في أيار/مايو ٢٠٢٠، نسجاً على مثال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودورها الريادي في إدماج أهداف التنمية المستدامة في التنمية الإقليمية.

١٤ - وقالت السيدة أمينة محمد إن آفاق النمو والتنمية في أفريقيا على المدى المتوسط تبدو إيجابية بينما تنزلق العديد من مناطق العالم إلى الفقر وانعدام الثقة والاضطراب، لكن

السؤال المحدد بالنسبة للقارة هو الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية تحقيق نمو يدعم إيجاد فرص العمل، وزيادة الثروة، والحد من الفقر وانعدام المساواة. ويستمد جزء كبير من التقدم الاقتصادي دعمه من الرقمنة، لكن التسخير الكامل لفوائدها يوجب توحد القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرات البشرية. وأهابت بوزراء المالية والتخطيط والاقتصاد، في معرض إشارتها إلى أن الأمين العام شكل فريقا رفيع المستوى معنيا بالتعاون الرقمي، ليساهم في النقاش العالمي بشأن سبل التخفيف من حدة مخاطر العالم الرقمي، أن يعملوا على توليد الموارد لتحقيق أهدافهم الطموحة، في إطار حيز مالي ضيق، وذكرت أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لها إمكانات هائلة بوصفها ركيزة للتكامل والدينامية الاقتصاديين، إذ تنطوي على إمكانية تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتوليد الدخل المحلي اللازم لمضي أفريقيا إلى الأمام. وقالت إن الأمم المتحدة تعول على أن تدعمها جميع الدول الأعضاء في مساعيها إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتعاون بصورة أكثر فعالية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أرض الواقع، وتولي دور قيادي في حوار الجمعية العامة التاريخي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١٥ - ورحب السيد بنشعبون بجميع المشاركين في مراكش باسم ملك المغرب، محمد السادس، وحكومة وشعب المغرب، الملتزمين التزاما قويا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن لأفريقيا إمكانات كبيرة لتسريع جهودها الإنمائية عن طريق الاستفادة من مواردها الطبيعية ورأسمالها البشري. وأشار أنه للحد من التفاوتات الخاصة والاجتماعية، يجب على البلدان الأفريقية حاليا النهوض بالحكم الرشيد والسعي إلى الاستفادة من المزايا النسبية، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وضمان استخدام الموارد المالية على نحو فعال. ويجب عليها، على وجه الخصوص، الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الرقمية التي يمكن أن تحسن تحصيل الإيرادات، وتعزيز التجارة، وتقوية سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويجب على صناع السياسات أيضا أن يتخذوا إجراءات لتعزيز بيئات مواتية للأعمال التجارية، وتقوية آليات المراقبة الرقمية، والنهوض بتنمية المهارات من أجل التصدي للتحديات الناشئة ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية. وفي الختام، أعرب عن الأمل في أن تستخدم توصيات الدورة لتعزيز الجهود الإنمائية للقارة الأفريقية.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٦ - انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية لتشكيل مكتبها الجديد:

الرئيس: المغرب (شمال أفريقيا)

النائب الأول للرئيس، إثيوبيا (شرق أفريقيا)

النائب الثاني للرئيس، زامبيا (الجنوب الأفريقي)

النائب الثالث للرئيس: توغو (غرب أفريقيا)

المقرر: غينيا الاستوائية (وسط أفريقيا)

١٧ - وقام الرئيس المنتخب الجديد، السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية المغربي بعرض موضوع الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري. واعتمد المشاركون بعد ذلك جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الثانية والخمسين للجنة.

٤- مناقشات الموائد المستديرة الرفيعة المستوى.

٥- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.

٦- النظر في البيان الوزاري وإقراره.

٧- مسائل أخرى.

٨- اختتام الدورة.

ثالثاً - حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الثانية والخمسين للجنة: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا'' (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٨ - ترأست الأمينة التنفيذية حوار السياسات العامة. وكان المتحدث الرئيسي هو السيد سيزار بوريسيما، وزير المالية السابق في الفلبين. وضمت لجنة المناقشة السيدة مارتينا غارسيا، مسؤولة استراتيجية الأسواق الناشئة في مجموعة بورصة لندن، والسيد مختار ولد أجاي، وزير المالية الموريتاني؛ والسيد غودوال ماتيو، رئيس غرفة مناجم زامبيا؛ والسيد لي يونغ، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والسيدة حياة السكاتي، الرئيسة التنفيذية لشركة المغرب للاستثمار، والسيدة إيزابيل دورانت، ونائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ألف – العرض

١٩ – ركز السيد بوريسيما على الإصلاح المالي في الفلبين كدراسة حالة. فبعد الإصلاحات المالية التي قامت بها الإدارات المتعاقبة، منذ الثورة في عام ١٩٨٦، خرجت البلاد من اعتبارها ''رجل آسيا المريض''. وبحلول عام ٢٠١٨، كانت قد شهدت ٢٠ عامًا من التوسع الاقتصادي المتواصل تحقق من خلال تدابير مثل إعادة هيكلة ضريبة القيمة المضافة والإعفاءات، وتحرير الرسوم الجمركية، وحملة لمكافحة الفساد، والتحرير المصرفي الكامل. وكانت الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة الفلبين هي الحاجة إلى تنفيذ مبادرات الإصلاح المالي التي تضمن استقرار الاقتصاد الكلي وتعزز بناء الثقة من خلال إنفاق الإيرادات الإضافية الناتجة بحكمة.

باء – المناقشة

٢٠ – في المناقشة التي تلت ذلك، قدم كل من أعضاء فريق المناقشة عروضاً موجزة، يرد بيان محتواها أدناه، وتليها تعليقات من الحضور.

٢١ – قدمت السيدة غارسيا وصفا للمنصة الشفافة التي تتيحها بورصة لندن لتعزيز الثقة وتوليد الإيرادات. وقالت إنه في عام ٢٠١٨ تم تسجيل حوالي ١٨ شركة أفريقية في البورصة وجمعت ١,٥ مليار دولار في أسواق العملات الخارجية، أُستُخدمت لتعويض عدم التطابق في العملة وتقليل آثار الأزمات الاقتصادية المستقبلية.

٢٢ – وناقش السيد ولد أجاي الإصلاحات الطموحة للسياسة المالية التي تم تنفيذها في موريتانيا، ابتداءً من عام ٢٠١٠، وأسفرت عن توسيع القاعدة الضريبية بعشرة أضعاف وزيادة كبيرة في تحصيل الضرائب. وقال إن الاستخدام السليم للإيرادات المتولدة والتدابير اللازمة لإبقاء السكان على اطلاع باستخدام إيرادات الضرائب كان أمراً حاسماً في تعزيز الامتثال للضرائب. وأضاف أن الإيرادات الإضافية أُستخدمت لزيادة إمدادات الكهرباء وشق الطرق والأنشطة الرامية إلى خفض مستوى الفقر الذي انخفض من ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٤.

٢٣ – وركز السيد ماتيو على أهمية وضع سياسات ضريبية مناسبة. وقال إنه لا يتفق والشكوى العامة من أن شركات التعدين في البلدان الغنية بالمعادن في أفريقيا، مثل زامبيا، لا تدفع نصيبها العادل من الضرائب. وأشار إلى أن هذا التصور يرجع إلى قلة المعلومات، كما يتضح من عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهو ما يدل على المساهمة الكبيرة في الإيرادات الوطنية التي حققتها الصناعات الاستخراجية. وأكد أن وجود سياسات مالية مستقرة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها أم مهم بالنسبة للشركات للاستثمار في قطاع التعدين وأن الحوافز الضريبية ليست مسألة ذات أولوية.

٢٤ - وأشار السيد يونغ إلى أن الحكومات لا تزال بحاجة إلى تهيئة مناخ استثماري سليم، وفرض ضرائب أكثر إنصافا، وإنفاق المزيد بتبصّر في بلدانها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتحرير الموارد المالية اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال. كما أشار إلى أن الرقمنة يمكن أن توسع المجال المالي بمبادرات، مثل منصات الدفع الإلكتروني، وأن الدعم في هذا المجال يحتاج إلى توسيع نطاقه ليشمل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٥ - وأوضحت السيدة السكاتي أن عملية تحصيل الضرائب في المغرب تتم عبر منصة على الإنترنت، لكن النظام تقني أكثر من اللازم وغير بديهي بالنسبة لدافعي الضرائب الذين يفتقرون إلى فهم الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالضرائب. واقترحت أن يضطلع الشباب بدور مهم في تسخير التقنيات لتطوير تطبيقات مبتكرة، بما في ذلك تحصيل الضرائب وإدارة الإيرادات.

٢٦- ولاحظت السيدة دورانت أن الرقمنة قادرة على تحويل الاقتصادات والتجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز الاتصال والتجارة الإلكترونية. وأضافت أنه يمكن في هذا الصدد للبلدان الأفريقية أن تتعلم من تجارب البلدان الأخرى، بما في ذلك تجارب الهند والفلبين، والدخول في حوار مع المبتكرين، وإنشاء منصات أفريقية للتجارة الإلكترونية.

٢٧- وشدد المشاركون في الحوار على أهمية تبادل الخبرات والتعلم من بعضهم البعض، مثل التعاون بين بلدان الجنوب، والحاجة إلى سياسات مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها. وأشاروا إلى الحاجة إلى الشفافية، بما في ذلك ما يتعلق بالمعلومات عن دافعي الضرائب وأبرزوا دور الرقمنة في هذا الصدد.

جيم - التوصيات

٢٨ - في ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء:

'١' التأكد من أن سياساتها المالية، بما في ذلك معدلات الضرائب، متسقة ويمكن التنبؤ بها بمرور الوقت من أجل تهيئة بيئة مواتية لاتخاذ قرارات طويلة الأجل بشأن الاستثمار والأعمال من أن السياسات المالية، بما في ذلك معدلات الضرائب، عادلة وقابلة للمقارنة دولياً من أجل جذب الاستثمارات والإبقاء عليها؛

'٢' إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاح المالي لضمان اتساق السياسات وقابلية التنبؤ والمتانة وضمان أن يكون إصلاح السياسات هذا مصحوباً بتعزيز المنظمات والأطر التنظيمية ذات الصلة؛

'٣' ضمان الاستخدام الرشيد للإيرادات كعنصر رئيسي في إصلاحاتها المالية الوطنية؛

'٤' وضع استراتيجيات فعالة وتنفيذها لإشراك السكان ودافعي الضرائب والتواصل كجزء من البرامج التي تنطوي على إصلاح السياسات المالية وتنفيذها؛

'٥' ضمان أن تكون السياسات المالية، بما في ذلك معدلات الضرائب، عادلة وقابلة للمقارنة دولياً من أجل جذب الاستثمارات والإبقاء عليها؛

'٦' تنفيذ إصلاحات في السياسة العامة المتعلقة بالتعليم وتنمية الموارد البشرية لبناء القدرات وتعزيز المهارات ذات الصلة بتطبيق الرقمنة في إصلاح السياسة المالية، وهو أمر ضروري لضمان الوصول إلى المنصات الرقمية واستخدامها الفعال؛

'٧' مواصلة تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي من شأنه تحرير الموارد اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية اللازمة لممارسة الأعمال التجارية؛

'٨' تعميم الرقمنة في القطاع العام لتوسيع حيزها المالي وزيادة إمكانية الوصول إليه؛

'٩' وضع خطط تمويل مختلفة، بما في ذلك أسواق رأس المال؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن تنفذ برامج تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق سياسات الرقمنة والسياسات المالية، من خلال مركز الامتياز في الاقتصاد الرقمي الذي ستنشئه اللجنة.

رابعاً – مناقشات الموائد المستديرة الرفيعةُ المستوى [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف – المائدة المستديرة ١: تعزيز السياسة المالية بواسطة الرَّقْمَنَة

١ – مقدمة

٢٩ – ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد كوفي أبراكو، مفوض سياسات الاقتصاد الكلي والبحوث الاقتصادية لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان السيد محمد معايط، وزير المالية المصري، متحدث رئيسيا. وتألف فريق المناقشة من السيد أحمد شيدي، وزير المالية الإثيوبي؛ والسيدة تاواندا سيباندا، شريك لشركة ماكينزي، أند كومباني؛ والسيدة أمال سعيدان، رئيسة الشركات الناشئة التونسية؛ والسيد تشوكس أوكوريوكي، المسؤول القطري لتحالف الشباب من أجل القيادة والتنمية في نيجيريا، والسيدة ناتالي جابانغوي، الرئيسة التنفيذي لشركة إيكو كاش.

٢ – عروض

٣٠– افتتح السيد أبراكو المناقشة مشددا على الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه الاقتصاد الرقمي والرقمنة في الثورة الصناعية الرابعة. وقال إنه يمكن للبلدان الأفريقية أن تتعلم من التحول الاقتصادي الذي يحدث في البلدان الآسيوية نتيجة الرقمنة، لا سيما في مجالات الطب والضرائب والأعمال والحكم.

٣١ – وأوضح السيد ماييت كيف يمكن للرقمنة أن تعزز فعالية السياسات المالية التي تمكن البلدان الأفريقية من زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة تتراوح بين ٣ و٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سيساعد تلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه يمكن أن تعمل تحليلات البيانات الضخمة على تحسين إدارة الضرائب من خلال تشجيع الامتثال وخفض تكاليف تحصيل الضرائب وعدم الامتثال وتيسير تحديد مصادر إيرادات جديدة. وأشار إلى أن تحصيل الإيرادات يواجه عراقيل كبيرة بسبب الثغرة التي يمكن للشركات من خلالها ممارسة الأعمال التجارية في دائرة الضرائب دون أن يكون لها وجود مادي هناك. وقدّم وصفا للسياسات والإدارة الضريبية والإصلاحات المؤسسية التي وُضعت في مصر لتعزيز النظام الضريبي في البلاد.

٣٢ – وسلّط السيد شيدي الضوء على الإصلاحات التي قامت بها إثيوبيا مؤخراً على المالية العامة، والتي أدخلت استخدام أرقام التعريف الضريبي المستندة إلى القياسات الحيوية لتحديد هوية دافعي الضرائب، الذين يمكنهم الآن التسجيل ودفع الضرائب عبر الإنترنت. وأشار إلى أن إثيوبيا تستخدم أيضا التكنولوجيا الرقمية لتبسيط الإجراءات الجمركية وتتبع الصادرات وتحسين تقييم الضرائب وإدارة الإيرادات وأنظمة إدارة المالية العامة وآليات تسجيل

الديون وخدماتها. وقال إن من بين التحديات الرئيسية التي صودفت في تنفيذ تلك الإصلاحات القدرةَ المحدودة لدافعي الضرائب على استخدام التكنولوجيا الرقمية، والتكاليف العالية للشركات الصغيرة المرتبطة بتلك التكنولوجيا، وعدم كفاية الامتثال للمتطلبات الجديدة وإنفاذها.

٣٣ - وقال السيد سيباندا إن الرقمنة يمكن أن تعزز الإدارة المالية العامة بشكل كبير، لا سيما عن طريق تحسين كفاءة الإنفاق وجمع الإيرادات. وأضاف إن الرقمنة ليست بعدُ حلا سحريا يمكن أن تحل جميع تحديات الإدارة المالية. ولتحسين استخدام التقنيات الرقمية، أكد أنه من الضروري وضع معايير واضحة وأطر قانونية مناسبة وأنظمة فعالة للرصد والتقييم.

٣٤ - وقالت السيدة سعيدان إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تتجاوز النظم الضريبية القديمة وأن تضع نماذج جديدة للضرائب من خلال التجارب المالية ومن خلال الاستخدام الأمثل للخبرة الرقمية وتكنولوجيا سلسلة الكتل.

٣٥ - وأكد السيد أوكوريوكي على أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنظر في استخدام تكنولوجيات سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي للمساعدة في الحد من التهرب الضريبي وأنه ينبغي تحديث قوانينها وأنظمتها لتعزيز التجارة الإلكترونية ووقف تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح.

٣٦ - وركزت السيدة جابانغوي على تجربة إيكو كاش، وهي شركة للدفع عبر الهاتف المحمول يستخدمها ٨٠ في المائة من السكان البالغين في زمبابوي. وقالت إنه على الرغم من أن نظام إيكو كاش ليس نظامًا تقوده البنوك، إلا أن لديه ثلاثة أضعاف عدد العملاء من جميع البنوك العاملة في زيمبابوي. وأضافت أن زيمبابوي قامت في عام ٢٠١٤ بفرض ضريبة المعاملات بنسبة ٢ في المائة على أموال الهواتف المحمولة، وهو ما مكّن البلاد من إدارة فائض مالي لأول مرة منذ ٢٠ عامًا.

٣ - المناقشة

٣٧ - في المناقشة التي تلت ذلك، أشار المشاركون إلى تحديات مثل صعوبة رصد تنفيذ نظم تحديد الضرائب، وحجم المعاملات النقدية الضخمة، وحجم القطاع غير الرسمي الذي يعوق الجهود المبذولة لتحسين تحصيل الضرائب. ولفتوا الانتباه إلى مشاكل أخرى، بما في ذلك ضعف الهياكل الأساسية المالية، وقلة المسؤولين الحكوميين المدربين، والحاجة إلى تثقيف دافعي الضرائب حول الالتزام الضريبي في العصر الرقمي. تم الاتفاق على أن هناك حاجة ماسة للحد من تآكل القاعدة وتحويل الأرباح وتأثيراتها الضارة على القواعد الضريبية للبلدان.

٣٨ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش ضرورة قيام البلدان الأفريقية بحل قضايا الربط بالإنترنت والهياكل الأساسية الرقمية على نطاق أوسع من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما ناقشوا تأثير ضرائب المعاملات الرقمية على التجارة الإلكترونية عبر الحدود في إفريقيا.

٤ - التوصيات

٣٩ - على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء مراجعة أطر سياساتها الخاصة بإدارة المالية العامة لاستيعاب الاقتصاد الرقمي من أجل تعزيز فعالية وكفاءة نظمها لتحصيل الضرائب وإدارة الإنفاق؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن، عند التخطيط لاقتصاد رقمي، أن تعتمد قدر الإمكان نهجاً تشاركياً يأخذ في الاعتبار احتياجات جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وأولوياتهم؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء مراجعة قوانينها وأنظمتها المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا بما يتماشى مع نماذج الأعمال المبتكرة؛

(د) ينبغي أن تستثمر الدول الأعضاء في مبادرات الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية وزيادة الوعي من أجل دعم تطوير الاقتصادات الرقمية؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء الحد من تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وهو ما ييسره تطوير التجارة الإلكترونية ووجود ولايات ضريبية منخفضة؛

(و) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحد من تأثير تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح على أوعيتها الضريبية؛

(ز) ينبغي أن تنظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في فرض رسم ثابت واحد على جميع المعاملات الرقمية لتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود في أفريقيا.

باء - المائدة المستديرة ٢: التجارة وتنمية القطاع الخاص في العصر الرقمي

١ - مقدمة

٤٠ - ترأس اجتماعَ المائدة المستديرة السيد إلياس موسى دوله، وزير الاقتصاد والمالية في جيبوتي. وضم أعضاء الفريق السيدة أرانتشا غونزاليس، المدير التنفيذي لمركز

التجارة الدولية؛ والسيدة آنا إكيليدو، المديرة التنفيذية لمختبرات أفريقيا؛ والسيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في المغرب؛ والسيدة ماري فرانسوا ماري نيللي، المديرة القطرية للبنك الدولي لمنطقة المغرب العربي ومالطا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وأهونا إزيياكونوا، مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا؛ والسيد أكسل إيمانويل غباو، حرفي شكولاتة شركة الشوكولاتة سريعة الذوبان.

٢ - العروض

٤١ - قالت السيدة غونزاليس إن الثورة الرقمية تؤدي إلى تحسين تحصيل الإيرادات وربط الناس من جميع الهرم الاجتماعي بطريقة أكثر شفافية. وأكدت على ضرورة أن تستخدم الحكومات إمكانات الرقمنة لإعلام الناس، لا سيما أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، بشأن استخدامات الإيرادات التي يجمعونها. وأشارت إلى أن ٢٠ في المائة فقط من المصدرين في عالم التجارة التماثلية هم من النساء، ومع ذلك فإن النساء يمثلن ٨٠ في المائة من المصدرين في التجارة الإلكترونية، وأشارت إلى أن حوافز التجارة الإلكترونية يمكن أن تعزز المساواة بين الجنسين في التجارة. وأكدت على ضرورة أن تتضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قواعد للتجارة الإلكترونية على المستوى القاري، وحثت الدول الأعضاء على الانضمام إلى مناقشات منظمة التجارة العالمية الحالية بشأن التجارة الإلكترونية: حتى الآن، نيجيريا هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي انضمت إلى المحادثات.

٤٢ - ركز السيد العلمي على دور القطاع الخاص في الرقمنة في المغرب، حيث يعمل فيه أكثر من ١,٥ مليون شخص تستخدمهم شركات من جميع الأحجام. وأضاف أن الفرصة متاحة لأفريقيا للقفز إلى المسرح الرقمي في تطورها وتسخير الفرص الهائلة للرقمنة، بما في ذلك القضاء على الحاجة إلى وجود مادي في موقع معين، وهو ما يسمح للناس بالعمل من مسافات طويلة وإجراء عمليات الدفع إلكترونياً. وأشار إلى أنه من خلال الرقمنة، يمكن لأفريقيا أن تعزز بشكل كبير مساهمتها في الاقتصاد العالمي ويمكن للقارة بأكملها أن تستفيد من تلك العملية.

٤٣ - وأشارت السيدة آنّا إيكيليدو إلى أن القضايا التي يتم تناولها في الدورة الحالية - السياسة المالية والرقمنة - تعكس التحديات التي يواجهها المبتكرون الشباب في بدء الأعمال التجارية. وقالت إنه هناك حاجة إلى زيادة برامج الاستثمار والتوجيه الناشئة للمبتكرين الشباب في أفريقيا، وتقديم المزيد من التدريب على ريادة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، مضت تقول، يحتاج المبدعون الشباب في أفريقيا إلى فرص لتطوير مهاراتهم التصديرية ومنصة مشتركة لتبادل المعارف ورصد التقدم وضمان استدامة مبادراتهم.

٤٤ - وأشارت السيدة إيزيكونوا بارتياح إلى أن أفريقيا تأخذ على نحو متزايد بزمام تحدياتها الإنمائية وتسعى إلى حلول نابعة محليا بدلا من الاعتماد على المعونة الإنمائية. وقالت إن الاقتصاد الرقمي يتيح فرصًا هائلة لمعالجة عدم المساواة والتمكين والقضايا المتعلقة بالحوكمة وتطوير الأعمال التجارية من خلال التقنيات الجديدة المتعددة. وأعربت عن قلقها من أنه قد يكون للفجوة العمرية بين سكان القارة الشباب وقادتها تأثير سلبي على نمو الاقتصاد الرقمي. وأضافت أنه كان على القادة الأفريقيين تهيئة بيئة لازدهار الاقتصاد الرقمى، من خلال تمكين الشباب، بدلاً من ربط الشباب بالمخاطر.

٤٥ - وشددت السيدة ماري - نيللى على أن الاقتصاد الرقمى يمكن أن يسهل قفزة الاقتصادات الأفريقية وأن البلدان الأفريقية تحتاج إلى قيادة بصيرة للاستفادة الكاملة من فوائدها. وقالت إنه على الرغم من ارتفاع معدلات انتشار الإنترنت في عدد من البلدان الأفريقية، إلا أنه يجب تحسين جودة الإنترنت وسرعته وقدرته على تحمل التكاليف لتمكينها من جني الفوائد الكاملة للاتصال. وأشارت إلى قصص النجاح الأفريقية في مجال الرقمنة، بما في ذلك منصات التجارة الإلكترونية سريعة النمو، والتي يمكن أن يحتذى بها رواد الأعمال الشباب في جميع أنحاء القارة.

٤٦ - وتحدث السيد غباو عن مساهمة الشباب في الرقمنة في أفريقيا واستعرض قصص النجاح في هذا الصدد، مع التركيز على تجربته الخاصة في إنتاج الشوكولاته في كوت ديفوار. وقال إنه تم الترويج لصورة شركته من خلال وسائل التواصل الاجتماعى وأن الرقمنة جعلت المعاملات الإلكترونية ممكنة، وهو ما مكّن الشركة من بيع أكثر من ١٠ ملايين قطعة شوكولاتة في غضون عام وعرض منتجاتها في المتاجر في جميع أنحاء العالم. وأفاد أن الرقمنة مكّنته، من خلال استخدام الهواتف الذكية، من تدريب مجموعة كبيرة من النساء في صناعة الكاكاو.

٣ - المناقشة

٤٧ - في المناقشة التي تلت ذلك، تعرف المشاركون على عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالات الرقمنة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومن خلال مركز تيسير التجارة والأعمال الإلكترونية، الذي تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأشاروا إلى أن اللجنة على استعداد للعمل مع نظيرتها في أفريقيا ودولها الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالرقمنة.

٤٨ - وشملت القضايا الأخرى التي أثيرت خلال المناقشة الصلة بين الرقمنة والاقتصاد الأخضر وإيجاد فرص العمل، في سياق أهداف التنمية المستدامة؛ والتعاون الدولي؛ وتنمية القدرات والاحتفاظ بها في الاقتصاد الرقمي. وأشار المشاركون إلى

الحاجة إلى سياسات تمكّن للنمو الاقتصادي مع حماية البيئة، وأعربوا عن قلقهم من افتقار العديد من البلدان إلى القدرة على تنفيذ هذه السياسات. ومع ذلك، أكدوا أنه يمكن للبلدان تكرار التقنيات البسيطة التي تم تطبيقها بنجاح في أماكن أخرى، بما في ذلك في البلدان الأفريقية التي تعد قدوة في الاقتصاد الرقمى. وأضافوا أنه يمكن للتصدي لتغير المناخ من خلال الاستثمار في النمو الأخضر إيجاد فرص عمل، وتحويل اقتصادات إفريقيا وتسريع القضاء على الفقر.

٤٩ - وشدد المشاركون على أنه يتعين على البلدان الأفريقية، في خططها الإنمائية، أن تعالج قضايا الاقتصاد الرقمي وتغير المناخ بطريقة متكاملة، تمشياً مع النهج الموضح في أهداف التنمية المستدامة. وقالوا إن الاقتصاد الرقمى يتيح فرصة غير مسبوقة لتنمية القارة ودعوا الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة والشركاء الانمائيين والقطاع الخاص إلى اتباع نهج وخطط وحلول متكاملة. وأشاروا على أن التعاون بين البلدان الأفريقية وبين هذه البلدان والشركاء الإنمائيين، إلى جانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالغ الأهمية لأن إفريقيا بحاجة إلى موارد للتعامل مع الرقمنة. وأكدوا أنه لمكافحة التأثير السلبي لهجرة الأدمغة من إفريقيا على تنمية اقتصادها الرقمى، ينبغى للبلدان التي استفادت من تدفق المهنيين الأفريقيين أن تتعاون مع البلدان الأفريقية في بناء قدراتها البشرية في التكنولوجيا الرقمية.

٤ - التوصيات

٥٠ - على ضوء المناقشة، قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ودولها الأعضاء تعزيز مشاركتها في مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز تعاونها مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المسائل المتعلقة بالرقمنة وأن تيسر التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبلدان الأفريقية في هذا المجال؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد الدول الأعضاء على تكرار الممارسات الجيدة في الاقتصاد الرقمي؛

(د) ينبغى للدول الأعضاء أن تبني قدراتها البشرية والتكنولوجية في الرقمنة من خلال التعاون مع بعضها البعض ومع الشركاء الإنمائيين ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) ينبغى للدول الأعضاء أن تضع خططاً متكاملة لتنمية الاقتصاد الرقمي والأخضر؛

(و) ينبغي أن تشارك الدول الأعضاء في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية.

خامساً – النظر في التوصيات واعتماد القرارات (البند ٥ من جدول الأعمال)

٥١ – أشار ممثلو الدول أثناء مناقشتهم التوصيات ومشاريع القرارات، فيما يتعلق بمشروع القرار (هاء) الخاص استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا بقرارها ٩٤٣ (د -٩٩) والقرار ٩٥٧ (د -١٦)، إلى الحاجة إلى تقييم أثر الاستعراضات في ضوء أولويات الدول الأعضاء وأوصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع مبادئ توجيهية وتحديد إطار زمني لهذا التقييم.

٥٢ – وعقب تلك المناقشة، اعتمد المؤتمر القرارات مع بعض التعديلات (انظر المرفق الثاني).

سادساً – النظر في البيان الوزاري وإقراره (البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٣ – نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري، وقدم ملاحظات عامة واقترح تعديلات عليه، وبعدها أقر البيان بالإجماع (انظر المرفق الأول).

سابعاً – مسائل أخرى (البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٤ – لم تُثَر أي مسائل في إطار هذا البند.

ثامناً – اختتام الدورة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٥ – أدلى بملاحظات ختامية كل من الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزير الاقتصاد والمالية المغربي. وأثنت الأمينة التنفيذية في ملاحظاتها على زملائها في اللجنة وعلى الحكومة المغربية وأعربت عن امتنانها لهم لما بذلوه من جهود لإنجاح الدورة. وأعرب الوزير عن رضاه عن نجاح بلده في الارتقاء إلى مستوى تحدي تنظيم الدورة، مثلما يتبين من مسوح التقييم التفاعلية، وشكر كل من ساهم في هذا النجاح من المغرب ومن اللجنة على حد سواء.

٥٦ – وبعد هذه الملاحظات أعلن الرئيس اختتام الدورة في الساعة الواحدة بعد الظهر، من يوم الثلاثاء ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

المرفق الأول:

البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا في مراكش، المغرب يومي ٢٥ و٢٦ أذار/مارس ٢٠١٩ في الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد تداولنا بشأن موضوع ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا''،

نعلن ما يلي:

١ - ***نلاحظ*** أن الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا قد نما بمعدل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، منخفضاً من معدل ٣,٤ في المائة الذي كان عليه في عام ٢٠١٧، وأن النمو الاقتصادي من المتوقع أن ينتعش ليصل إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩ كنتيجة في المقام الأول لتزايد الطلب العالمي على المنتجات الأفريقية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومتانة الاستهلاك الخاص، واستمرار الاستثمارات في الهياكل الأساسية؛

٢ - ***ونسلم*** بأن القارة قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، حيث تراجعت معدلات الفقر وانعدام المساواة في مختلف المناطق دون الإقليمية، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة وأنه لا يزال هناك عدد من التحديات، منها أن النمو الاقتصادي ليس كافيا وأن على أفريقيا أن تضاعف بصورة كبيرة بهدف إيجاد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، من خلال تنويع الاقتصادات الأفريقية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان من مثل النساء والشباب؛

٣ - ***ونقر*** بأن توسيع مصادر الإيرادات الحكومية وتنويعها شرط لابد منه لزيادة حجم الاستثمار العام في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وبأن هناك مجالا واسعا للاستفادة من مصادر التمويل من القطاع الخاص لتكملة التمويل الحكومي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - ***ونقر أيضاً*** بأن الاقتصادات الأفريقية تواجه ثغرات وتحديات كبرى في مجال تعبئة الموارد المحلية، على الرغم من الإصلاحات التي أجرتها في مجالات المالية والميزانية؛

٥ - **ونقر** بأن الرَّقْمَنَة يمكنها أن تعزِّز أداء السياسات المالية وتمويل التنمية من خلال زيادة توليد الإيرادات المحلية وتخصيصها مع تخفيض الكلفة المرتبطة بذلك ومن

خلال تيسير التجارة واستثمارات القطاع الخاص والتنمية التي تحفز النمو وإيجاد فرص العمل، وتقلل من أوجه التفاوت بين الجنسين؛

٦ - ***ندعو*** البلدان الأفريقية إلى العمل على تحسين هياكلها الأساسية في مجال الاتصالات بمضاعفة الربط بالإنترنت عريض النطاق بحلول عام ٢٠٢٢، وبتوسيع تغطية المناطق النائية في القارة؛

٧- ***ونلاحظ*** أن معدلات انتشار الهواتف الذكية قد ارتفعت من ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٨، ويتوقع لها أن ترتفع إلى ٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٩، الأمر الذي من شأنه تيسير إشراك القطاع الخاص في الصناعات التحويلية المحلية، وتطبيقات تجارة التجزئة، وتطوير الخدمات؛

٨ - ***ونقر*** بأن الرَّقْمَنَة، وإن كانت تتيح العديد من الفرص الجديدة لتبسيط مع المعاملات دافعي الضرائب وتحسينها، والاستفادة من المكاسب المحققة على صعيد الكفاءة، فإنها تثير أيضا عددا من التهديدات والتحديات الناشئة، وأن محدودية سبل الوصول إلى الانترنت في القارة لا تزال تعيق تطوير الرَّقْمَنَة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، التي يعوقها ارتفاع تكاليف المعاملات، والتباعد المكاني عند تبادل المعلومات، ومحدودية الوصول إلى الأسواق الدولية؛ وتبين هذه القيود حاجة البلدان إلى تقييم التحديات التي تطرحها الرقمنة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الوضع؛

٩ - ***ونلاحظ*** أنه ينبغي للحكومات تصميم آليات رقمية من شأنها تيسير تحصيل الضرائب والعمل على تحسين تلك الآليات مع زيادة كفاءة إدارة الضرائب من خلال تشجيع استخدام دافعي الضرائب للمنصات الإلكترونية للإبلاغ الذاتي والاستعانة بالآليات الرقمية لتسجيل البيانات ذات الصلة بذلك فيما يخص المعاملات وهوية دافعي الضرائب وأن الرقمنة، في هذا الصدد، يمكن أن تكون أداة هامة لتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة؛

١٠ - ***ونقر*** بالحاجة إلى زيادة كبيرة في توافر البيانات عالية الجودة في الوقت المناسب بغية دعم السياسة المالية والتجارة وتنمية القطاع الخاص في العصر الرقمي وتعزيز تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

١١ - ***ونقر*** بما يتصل بذلك من حاجة إلى التزام أقوى من جانب الدول الأعضاء بتخصيص ما يكفي من الموارد المالية والتقنية والبشرية لدعم إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها؛

١٢- ***ونقر*** بأن التعدادات السكانية أدوات لا غنى عنها للنهوض بتنمية أفريقيا وتوفير بيانات متينة لدعم الخطط الإنمائية الوطنية، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣ من حيث التنفيذ والرصد، ونحث، في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء على إجراء جولة عام ٢٠٢٠ من تعدادات السكان والمساكن في أفريقيا؛

١٣- ***ونشير إلى*** أن التسجيل المدني يتيح تزويد الأفراد بالوثائق القانونية اللازمة للحصول على الهوية، والجنسية، والحقوق المدنية، كما يتيح حصولهم على الخدمات الاجتماعية؛ ونقر، في هذا الصدد، بالحاجة إلى تطوير وتمتين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وهياكلها الأساسية باعتبار أن ذلك يشكل أساسا للهوية القانونية، بما في ذلك نظم الهوية الرقمية الفعالة؛

١٤- ***ونقر*** بأن التسجيل المدني والهوية الرقمية وإمكانية تشغيلهما بينيا تشكل الأساس لنظم تحديد الهوية القانونية التي تقيم الدليل على الهوية القانونية اللازمة لتأدية العديد من الوظائف؛

١٥- ***ونشير إلى*** أنه قد أحرز تقدم في التكامل الإقليمي ونلتزم باتخاذ التدابير والخطوات الكفيلة بتعزيز إدماج اتفاقات ومعاهدات التكامل الإقليمي في النظام القانوني المحلي وتنفيذها، بما في ذلك الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وندعو الدول الأعضاء إلى معالجة العراقيل التي تحول دون التكامل الاقتصادي من قبيل قيود التأشيرات وتصاريح الإقامة؛

١٦- ***ونحيط علما*** بأن أفريقيا لا تزال، من حيث تطوير هياكلها الأساسية، متخلفة عن المناطق الأخرى، ونسلم بالحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد من أجل سد الفجوة في الهياكل الأساسية وكذا من أجل بناء القدرة التقنية اللازمة لإعداد مشاريع هياكل أساسية عابرة للحدود تكون مقبولة لدى المصارف؛ ونلتزم، في هذا الصدد، بتعزيز التعاون، ولا سيما فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، في وضع وإدارة الهياكل الأساسية العابرة للحدود وإدارتها؛

١٧- ***ونذكّر*** بالالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢١ على أن يقام على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات؛ كما نذكّر بالتزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تنظم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اجتماعا استعراضيا إقليميا أفريقيا عام ٢٠٢٠ قبل انعقاد ذلك المؤتمر؛

١٨- ***ونقر*** بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأجهزة الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛ ونطلب إلى الجمعية العامة أن تعزز الآلية وأمانتها عن طريق توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية.

١٩- ***وندرك*** أن الشركات التي تدير السكك الحديدية المملوكة للدولة والخاصة منها تتكبد تكاليف كبيرة لتجديد أو توسيع بنيتها الأساسية للسكك الحديدية ولتمويل المعدات الدارجة، مما يجعل اجتذاب رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي أمرا بالغ الأهمية؛ كما ندرك أن بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، الذي يوسع نطاق تطبيق اتفاقية الضمانات الدولية على المعدّات المنقولة لتشمل جميع معدات السكك الحديدية، يعد صكا هاما لتيسير التمويل يمكِّن الدول الأعضاء من إبرام اتفاقات مع المقرضين ومؤجري المعدات الدارجة للسكك الحديدية من القطاعين العام والخاص؛

٢٠- ***ونعرب عن ترحيبنا وتقديرنا*** لما يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من أنشطة جديرة بالثناء في مجال بناء القدرات، ونؤكد مجددا التزامنا بكفالة استدامة المعهد من خلال دفع الاشتراكات السنوية المقررة وتسوية الاشتراكات المتأخرة؛ ونهيب بالأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها، أن تزيد من حجم دعمها المقدم للمعهد بما يعود بالفائدة على التحول الهيكلي في أفريقيا؛

٢١- ***ونشير إلى*** الأولويات الواردة في برنامج اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، ونؤكد من جديد التزامنا بدعم الميزانية المقترحة، ونهيب بالأمم المتحدة الموافقة على خطة اللجنة وميزانيتها لعام ٢٠٢٠ على النحو المقدم لهذا المؤتمر؛

٢٢- ***ونشير أيضاً*** إلى استعراض الهيكل الحكومي الدولي، وما تمخض عنه من استنتاجات وتوصيات، ونقر التعديلات المقترحة على الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية، بما في ذلك الهيئات الفرعية القطاعية الجديدة وتغيير اسم ''لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية'' إلى ''اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء''.

قرار شكر

٢٣- نتوجه بالشكر الخالص لجلالة الملك محمد السادس وحكومة المملكة المغربية والشعب المغربي على استضافتهم المؤتمر وعلى التجهيزات الممتازة التي وُضعت تحت تصرفنا، وكذلك على حسن الضيافة.

٢٤ - وأخيراً، نعرب عن امتناننا للجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في عقد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

المرفق الثاني:

القرارات والمقررات التي اعتمدها اجتماع الوزراء في دورته الثانية والخمسين

ألف – القرارات

٩٦٢ (د – ٥٢) البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بدور النظام الإحصائي الوطني، بوصفه العمود الفقري لخطة التحول في أفريقيا، في دعم سياسات التنويع الاقتصادي والتصنيع وفي النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

١ – ***يؤيد*** تقرير وقرارات الاجتماع السادس للجنة الإحصائية الأفريقية، المعقود في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، بإثيوبيا، من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي كان موضوعه ''تعزيز قدرة النُّظم الإحصائية الوطنية من أجل دعم السياسات الرامية إلى التنويع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا''؛

٢ – ***وإذ يحيط علماً*** بمقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (EX.CL/Dec.987(XXXII الذي يطلب من دوله الأعضاء تخصيص نسبة ٠,١٥ في المئة من الميزانيات الوطنية لدعم إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣؛

٣ – ***يحث*** الشركاء الإنمائيين على تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية بما يتماشى مع الطلب المتزايد على الإحصاءات؛

٤ – ***يشجع*** الدول الأعضاء على تعميم تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية وغير المكانية باعتبارها إطارا أساسيا لتسهيل إنتاج الإحصاءات ونشر البيانات الإحصائية؛

٥– ***يدعو الدول الأعضاء*** إلى إدراج الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات في الخطط الإنمائية الوطنية وعمليات الميزنة؛

٦ – ***يدعو الدول الأعضاء كذلك*** إلى مراجعة أطرها التنظيمية المتعلقة بالإحصاءات، حسب الاقتضاء، في ضوء المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والميثاق الأفريقي للإحصاءات؛

٧– ***يطلب إلى*** الدول الأعضاء أن تزيد من توافر البيانات المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الإقليمية المتكاملة؛

٨ - ***يحث*** الدول الأعضاء على إجراء جولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

٩- **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

١٠- ***يحث*** الدول الأعضاء على أن تدعم مكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات التنفيذية المعنية في اعتماد المعايير الإحصائية الدولية؛ وأن تنفذ بصورة كاملة نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ وأن تجمع وتستكمل جداول الطلب والاستخدام؛

١١ - ***يدعو*** الدول الأعضاء إلى النظر في إدماج برنامج المقارنات الدولية في مجموعة بيانات الأسعار العادية باعتبار ذلك يمثل إحدى أفضل الممارسات والاستخدامات، ولا سيما في ضوء عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

١٢ - *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز قدرات الدول الأعضاء في استخدام الأداة المتكاملة التي أعدتها اللجنة لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٩٦٣ (د — ٥٢) استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد من جديد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٩٣٤ (د - ٤٨)، الذي دعيت فيه البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر الجهات المعنية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤- ٢٠٢٤ على نحو منسق ومتسق وسريع؛

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٧٢ الذي قررت فيه تنظيم استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل لتنفيذ برنامج عمل فيينا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ على أن تسبقه اجتماعات تحضيرية إقليمية،

وإذ يلاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية قد أحرزت تقدماً متفاوتاً نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأنها لا تزال تفتقر إلى الهياكل الأساسية الكافية، ولا سيما في مجالات النقل، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها لا تزال تواصل تركز أسواق صادراتها على عدد محدود جداً من المنتجات وتواجه تحديات إنمائية معقدة،

١- ***يحيط علما*** بالاجتماع الإقليمي الأفريقي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا المعقود في يومي ١٨ و١٩ آذار / مارس ٢٠١٩ في مراكش ويؤيد نتائجه؛

٢- ***يشجع*** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في أفريقيا على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٣ - ***يهيب*** بالشركاء الإنمائيين، والمنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى تعزيزَ جهودها الهادفة إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٤ - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتيسير النقل، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتكامل اللوجستي ودراسات التكاليف اللوجستية؛

٥ - ***يدعو*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا في مجالات تنمية الهياكل الأساسية، وفي إعداد المشاريع المقبولة مصرفياً، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، بسبل منها على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، والترويج للمزيد من التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

٦- ***يطلب إلى*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُجري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، استعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للعقد ٢٠١٤ – ٢٠٢٤.

٩٦٤ (د – ٥٢) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٠

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية

والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتجديد الهياكل الإقليمية، مع الإقرار بخصوصيات كل منطقة، ومراعاة عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع؛

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧١ /٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

وإذ ينوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لإعادة تشكيل مسارها وتعزيز توجهها البرنامجي لكي تتمكن من تقديم الدعم الفعال من حيث التنفيذ والمتابعة لخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣،

وإذ يلاحظ مع التقدير رؤية اللجنة الاقتصادية المتمثلة في استنباط أفكار واتخاذ إجراءات ترمي إلى تمكين أفريقيا وجعلها قارة شاملة لجميع سكانها وتحقيق تحولها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كجمع للتفكير، وكهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية،

وقد نظر في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠[(١)]،

وقد نظر في المذكرة المقَدَّمَة من الأمانة العامة بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠،

١ - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع إطارا برنامجياً متوسط الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات في سبيل تيسير إشراك الدول مع اللجنة؛ وتُستمد الخطط والميزانيات السنوية من الإطار ويقاس على أساسه الأداء؛

٢ - ***يهيب*** أيضاً باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ترفع من مستوى طموح برنامج عملها؛

٣- ***يعتمد*** الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠ مع أخذ الدعوات الواردة أعلاه بعين الاعتبار.

(١) E/ECA/COE/38/12

٩٦٥ (د — ٥٢) بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ)

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره أن القارة الأفريقية تعاني من نقص مستمر في الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل،

وإذ يسلم بأن السكك الحديدية تشكل وسيلة تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية لنقل الأشخاص والبضائع داخل فرادى الدول الأفريقية وعبر جميع أنحاء القارة،

وإذ يقر بأن الدول الأفريقية ملتزمة بتحديث شبكات السكك الحديدية الوطنية والإقليمية القائمة وتوسيع نطاقها،

وإذ يضع في اعتباره أن المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالاتحاد الأفريقي تنص على أن شبكات السكك الحديدية الأفريقية الجديدة ينبغي في أمثل الحالات أن تُصنَع باستخدام مقياس السكك الحديدية الموحد البالغ ١,٤٣٥ مم، الأمر الذي سيتطلب من الدول أو شركات تشغيل السكك الحديدية التي تملكها الدول أن تقوم باستثمارات كبرى جديدة في المعدات الدارجة على السكك الحديدية،

وإذ يشير إلى أن الدول أو شركات تشغيل السكك الحديدية التي تملكها الدول أو تلك التي يمتلكها القطاع الخاص ستتحمل تكاليف كبيرة نتيجة لتجديد نطاق الهياكل الأساسية للسكك الحديدية والمعدات الدارجة أو توسيعها، ومن ثم ستكون بحاجة إلى اجتذاب قدر كبير من رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي،

وإذ يسلم بأن نظام السكك الحديدية الأفريقية سيحتاج في تشغيله إلى أكبر قدر ممكن من فعالية التكلفة،

وإذ يلاحظ أن ٢٤ دولة أفريقية أصبحت حتى الآن أطرافاً في اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة وبروتوكول اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة المتعلق بالمسائل التي تخص معدات الطائرات،[٢] اللذين أُعْتُمِدا كلاهما في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

إذ يضع في اعتباره أنه لا يوجد حتى الآن سوى عدد قليل جداً من الدول الأفريقية التي تلم إلماماً تاماً ببروتوكول لكسمبرغ،

[٢] الأمم المتحدة، سلسة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٧، رقم ٤١١٤٣.

١ - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة جهودها في مجال التوعية والدعوة الموجهة للدول في مختلف أنحاء القارة الأفريقية بما في ذلك عن طريق مكاتبها دون الإقليمية، بشأن بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ) في أقرب فرصة ممكنة، وذلك بهدف إيضاح مزاياها ومساهماتها المحتملة في تمويل مشاريع المعدات الدارجة على السكك الحديدية؛

٢ - ***يهيب أيضا*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُبلِّغ الأطراف المهتمة من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء القارة وتثقيفهم في الكيفية التي يمكن بها للقروض وعقود الإجارة في القطاع الخاص أن تساعد في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط شبكة السكك الحديدية الأفريقية وتوسيعها، وفي الفوائد التي ستعود عليها من الانضمام إلى بروتوكول لكسمبورغ.

٩٦٦ (د — ٥٢) استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا بقَرارَيْها ٩٤٣ (د-٤٩) و٩٥٧ (د-٥١)

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د- ٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ الذي أسنَدت فيه اللجنة إلى الأمين التنفيذي مهمة إعادة تنسيق برامج اللجنة وأولوياتها بما يتماشى مع توجهها الاستراتيجي الجديد، بغرض دعم خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية المفضية إلى التحول،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٩٤٣ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي طلب فيه إلى الأمين التنفيذي إجراء استعراض مستقل، وشامل ومتعمق للهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لها،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٩٥٧ (د- ٥١) المؤرخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨، الذي قرر فيه المؤتمر منح اللجنة وقتاً إضافياً لمواصلة استعراض هيكل اللجنة الحكومي الدولي وتحليله، وطلب من الأمينة التنفيذية رفع تقرير إلى مؤتمر الوزراء في دورته القادمة عن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية التابعة للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، الذي أكدت فيه من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على الحاجة إلى سد الثغرات ومعالجة أوجه التداخل على الصعيد الإقليمي، وأيدت اتباع نهج تدريجي في تحديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي،

وإذ يلاحظ كذلك التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الرامي إلى تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها، والإصلاحات الهيكلية التي تجريها أمانة اللجنة بهدف استنباط افكار إجراءات واتخاذ إجراءات تفضي إلى تمكين أفريقيا وتحقيق شمولها وتحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها'' من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، التي هي وظيفتها كمركز للتفكير، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية.

١- ***يحيط علماً*** باستعراض الهيكل الحكومي الدولي، واستنتاجاته وتوصياته؛

٢- ***يؤيد*** إدخال التعديلات التالية على الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لإفريقيا:

(أ) من أجل تنظيم الأجهزة الفرعية القطاعية على النحو التالي:

'١' اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية؛

'٢' اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات؛

'٣' اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا؛

'٤' اللجنة المعنية بتغير المناخ، والاقتصاد الأزرق، والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛

'٥' اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية، والفقر والشؤون الجنسانية؛

(ب) من أجل تغيير اسم لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية إلى ''اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء''، بغية ضمان الاستفادة الفعالة منها في تبني السياسات العامة وزيادة مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين في اللجان.

٩٦٧ (د – ٥٢) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علما بتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول)،

وإذ يدرك أن أكثر من نصف سكان أفريقيا يعيشون في بلدان تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً، وأن هذه البلدان تعاني من عراقيل هيكلية ذات طابع خاص تعيق تنميتها المستدامة وتحولها،

وإذ يلاحظ مع القلق أن القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا لا تزال منخفضة، لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية، وأن حصتها من الصادرات العالمية انخفضت منذ اعتماد برنامج عمل اسطنبول، وأن ما تلقته من مخصصات المساعدة الإنمائية كان يقل عن الالتزامات المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول،

وإذ يرحب بالرفع الوشيك لكل من أنغولا وسان تومي وبرينسيبي من قائمة أقل البلدان نمواً، وانضمامهما إلى صفوف البلدان الأفريقية التي سبق أن رُفعت منها، وهي بوتسوانا، وكابو فيردي، وغينيا الاستوائية،

وإذ يؤكد أن ما يُقَدِّمه المجتمع الدولي من دعم مستمر سيؤدي دوراً رئيسياً في التغلب على العديد من القيود التي تواجهها أقل البلدان نمواً التي تعترض سبيل تحقيق التنمية المستدامة فيها،

وإذ يشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الدورة الثانية للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي أهاب فيه الوزراء باللجنة أن تنظم اجتماعا للاستعراض الإقليمي لأفريقيا يسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرة ١٥٧ من برنامج عمل اسطنبول التي دعت الجمعية العامة إلى النظر في إمكانية عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج والبت في الإجراءات اللاحقة،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ الذي قررت فيه الجمعية أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢١ على أن يقام على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات،

١- ***يهيب*** بأقل البلدان نمواً في أفريقيا إلى مواصلة جهودها لتعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي، وتنفيذ برنامج عمل إسطنبول من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢- ***يشجع*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها الإنمائيين، بما في ذلك البلدان الأفريقية التي لا تنتمي لفئة أقل البلدان نمواً، على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول؛

٣- ***يدعو*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع للاستعراض الإقليمي لأفريقيا يسبق المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

٩٦٨ (د -٥٢) السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علماً بتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن حالة السياسة المالية في أفريقيا والاستنتاج الوارد في التقرير بأن هناك فجوة تمويلية ينبغي سدّها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يضع في اعتباره أن الرَّقْمَنة السريعة في عالم اليوم تتيح فرصاً فريدة لتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تعزيز تعبئة الإيرادات العامة وإدارتها، والتجار واستثمارات وتمويلات القطاع الخاص،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل إطلاق مبادرة الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي لأفريقيا،

وإذ يلاحظ أيضاً المقرر EX.CL/Dec.2(XXXIV) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ الذي اتخذه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بتكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تعد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الجهات المعنية، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي،

وإذ يضع في اعتباره التحديات التي يطرحها الاقتصاد الرقمي في مجال السياسة الضريبية، بحيث يجعل من السهل على الشركات تحويل أرباحها المستقاة من الأصول الرقمية، مثل الملكية الفكرية، من الأماكن التي ينشأ فيها الدخل إلى أماكن أخرى تطبق فيها تشريعات منخفضة الضرائب، وهو ما يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي،

وقد عقد العزم على الاستفادة من استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تعزيز عمليات تحصيل الإيرادات والإدارة المالية العامة في أفريقيا، وإعادة التفكير في الأطر الضريبية الحالية لاستيعاب الاقتصاد الرقمي، مُولياً الاعتبار الواجب للطبيعة المتغيرة للأعمال التجارية بفعل الرَّقْمَنة من أجل دعم الجهود المبذولة في سياق مبادرة الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي لأفريقيا؛

١- ***يهيب*** بصانعي القرار في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تعزيزَ تمويل الهياكل الأساسية الرقمية ومنحها الأولوية، والعمل على رَقْمَنَة المدفوعات في جميع

القطاعات، ووضع لوائح تنظيمية بحيث يكون بإمكان أي شخص أن يستعمل الخدمات المالية الرقمية في أي مكان وأن يكون محميا من الجريمة الإلكترونية؛

٢- ***يحث*** اللجنة الاقتصادية على دعم دولها الأعضاء والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب في جهودهم الرامية إلى وضع أطر تسخر الرَّقْمَنة لتعزيز تعبئة الإيرادات والإدارة المالية العامة من خلال التشغيل الآلي، والهوية الرقمية، وتحديث العمليات المالية؛

٣- يحث أيضا اللجنة الاقتصادية على دعم دولها الأعضاء في بناء هياكل أساسية رقمية يمكن استخدامها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

٤- ***يطلب إلى*** اللجنة الاقتصادية أن تضع، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الشركاء المعنيين، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك وضع مبادئ كفيلة باستحداث هوية رقمية جيدة ومعايير منسقة، وإطارا تنظيميا إقليميا للتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية.

٩٦٩ (د — ٥٢) مبادرة الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالمنافع والفرص الجَمَّة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية والدور الرئيس الذي يمكن أن تضطلع به الرَّقْمَنَة في تحقيق غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"، وفي تعزيز التنمية الشاملة في أفريقيا،

وإذ يشير إلى قراره ٩٤١ (د - ٤٩) المؤرخ ٥ نيسان /أبريل ٢٠١٦ بشأن تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي لبحث التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي أكد فيه مجددا على ما ينطوي عليه تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يحيط علماً بالمقرر الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية والثلاثين، الذي يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء إلى وضع استراتيجية أفريقية لبطاقة الهوية الرقمية، والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي توطئةً لإحالتها إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٢٠، لكي ينظر فيها ويقرها،

١- ***يثني على*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضعها لمبادرة رَقْمَنَة أفريقيا؛

٢ - ***يطلب*** إلى اللجنة الاقتصادية أن تواصل العمل في مجالات البحوث السياساتية، والحوار الإقليمي وبناء القدرات فيما يخص الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وسائر أصحاب المصلحة؛

٣ - ***يطلب إلى*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تفعيل مركز للامتياز في مجال الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي تفعيلا كاملا بهدف معالجة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقص قدرات الدول الأعضاء في قطاع الاقتصاد الرقمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشركاء الإنمائيين ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية؛

٤ - ***يحث*** اللجنة الاقتصادية على كفالة أن يحقق مركز الامتياز في مجال الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي منجزات ملموسة ومحددة زمنياً وقائمة على النتائج في مجال دعم الدول الأعضاء؛

٥ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في استحداث نظم أمنية قوية لمكافحة الجريمة الإلكترونية والتهديدات ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني الناجمة عن اعتماد رقمنة اقتصادياتها.

باء — مقرر

ألف(د-٥٢) موعد الدورة الثالثة ومكان انعقادها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في جلسته العامة الرابعة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، عقد دورته الثالثة والخمسين في أديس أبابا في عام ٢٠٢٠ في موعد يكون في شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل وأن يكون موضوع الدورة الثالثة والخمسين: ''مستقبل أفريقيا: التصنيع في العصر الرقمي''.

الجلسة العامة الرابعة، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩